نقود مخبأة في المعجنات يضبطها مسؤولو الجمارك الألمانية في إحدى عمليات مكافحة غسل الأموال.

أموال ملوثة وآلام حقيقية

غسل الأموال يلحق الضرر بالأبرياء لكنه قد يخلف آثارا وخيمة على الاقتصادات الوطنية

بول آشين

على كرتون معبأة بالنقود في مطار كابُل، ونافذة صرّاف في موضع استراتيجي قبل منفذ الهجرة مباشرة في أنتيغوا، وبعض سطور من الرموز في برنامج آلي للمحاسبة في أحد بنوك الجمهورية الدومينيكية — هي ظواهر تبدو غير مرتبطة ببعضها البعض، لكنها تشكل جانبا من مشكلة عالمية هي غسل الأموال. وترتبط هذه الظواهر جميعا بإخفاقات القطاع المالي التي تسببت في المشقة الاقتصادية الحقيقية التي عانى منها المواطنون الشرفاء في البلدان المعنية.

وغسل الأموال هي العملية التي يتم بموجبها تحويل مدخلات غير مشروعة إلى مخرجات يفترض أنها مشروعة. فتتم معالجة عائدات الأنشطة الإجرامية كالاحتيال والسرقة وتهريب المخدرات لتبدو كأنها ثمار عمل جاد وشريف — حيث يتم تحويلها، على سبيل المثال، إلى حسابات مصرفية أو عقارات أو سلع كمالية تبدو مشروعة. وتتيح هذه العملية للمجرمين رغد العيش من حصيلة جرائمهم وأن يسلكوا سبل الحياة دون أن يبدوا مجرمين.

وعلاوة على ذلك، يمكنهم استخدام هذه العائدات المغسولة لتوسعة أنشطتهم الإجرامية، وبالتالي زيادة ثرواتهم وقوتهم، بما في ذلك قوتهم على نشر الفساد وشراء الحماية من المؤسسات السياسية وهيئات تطبيق القانون.

وإذا لم يكن هناك احتيال، ولا جرائم ضريبية، ولا تداول من الداخل، ولا تهريب للمخدرات، ولا أي جرائم مدرة للعائد على وجه الإطلاق، لما كان هناك غسل للأموال. والعلاقة الوثيقة بين النشاط الإجرامي المدر للعائدات وغسل هذه العائدات تزيد من صعوبة الفصل بين نشاط غسل الأموال والجريمة الأساسية، رغم التعامل معهما من الناحية القانونية كنشاطين منفصلين. وغسل الأموال هو أحد العناصر الأساسية في أي جريمة تحقق أرباحا، لأن الجريمة بدون غسل الأموال لا "تفيد" فعلا.

وعندما تكون الجريمة الأساسية — أو "الأصلية" — على شاكلة جرائم تهريب المخدرات، نجد أن الكل يتفهم طبيعة الآثار الاجتماعية التي تخلفها، وهي في العادة كبيرة وملموسة. لكن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجرائم الطبقة المتوسطة من الموظفين

مثل جرائم الاختلاس والتهرب الضريبي والتداول من الداخل والاحتيال المصرفي، رغم أنها أقل وضوحا، قد تكون ضخمة أيضا.

قصص مروعة

في أغسطس ٢٠١٠، على سبيل المثال، عندما تدخلت الحكومة الأفغانية لكي تستبدل إدارة أكبر بنك خاص في البلاد، بنك كابُل، قام المودعون الذين أصابهم القلق البالغ بسحب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من حسابات الودائع، في إطار عملية سحب جماعي هددت بزعزعة الاستقرار المالي والسياسي المهتز أصلا في البلاد. وكان هذا البنك، الذي لديه أكبر شبكة فروع مصرفية في البلاد، يستخدم لدفع رواتب قوات الأمن وموظفي الحكومة الآخرين، مما جعل احتمالات انهياره شأنا من شؤون الدولة.

وعلى خلفية هذه الأحداث، هناك تاريخ من القروض بدون فوائد للعاملين من داخل البنك ولأطراف ذات صلات سياسية، واستثمارات غير مشروعة في العقارات الأجنبية، وشحنات غامضة من النقدية على متن طائرات متجهة من كابُل إلى دبي — غسل الأموال على ارتفاع ٣٠ ألف قدم. وأفاد تحقيق لاحق بأن هناك مبلغا يتجاوز ٩٠٠ مليون دولار – أو أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد الفقير و٥٠٪ من ميزانية حكومته — قد تم تحويله من حسابات البنك.

وفي أكتوبر ٢٠١١، أي بعد أكثر من سنة من سيطرة الحكومة على بنك كابُل، لم يكن المسؤولون قد تمكنوا من استعادة سوى جانب صغير من هذه الأموال المفقودة، ولم تتم إدانة أحد جنائيا حتى الآن. وقد أنفق بنك أفغانستان المركزي حتى الآن قرابة المليار دولار لإنقاذ القطاع المصرفي، وهي تكلفة هائلة بالنسبة لبلد فقير جدا.

أما القصة التي وقعت أحداثها في أنتيغوا وباربودا فكانت مختلفة، لكن عواقبها كانت وخيمة أيضا على اقتصاد هذه الجزيرة الصغيرة. فقد وقع اختيار المحتال الأمريكي "آلن ستانفورد" على هذه الجزيرة لتكون مركزا لخطته الكبيرة للاستثمار الاحتيالي بطريقة "بونزي"، والتي قام من خلالها بتسويق شهادات إيداع "ذات عائد مرتفع" من بنكه الكائن في أنتيغوا إلى مجموعة من المستثمرين السذج في مدينة ميامي الأمريكية وغيرها من المدن (راجع مقال بعنوان "مخاطر بونزي" في عدد مارس ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وبالطبع فإن العائدات المرتفعة المزعومة لم تكن نتيجة استثمارات سحرية قادرة على هزيمة السوق دون أن يعرف عنها أي بنك آخر.

وبدلا من ذلك، كانت العائدات تُدفع للمستثمرين من الدخل المتحقق من المستثمرين اللاحقين — باستثناء مبلغ قدره ١,٦ مليار دولار تم تحويله إلى حساب يستخدم في دعم حياة الترف التي كان يعيشها "ستانفورد"، بما في ذلك وقف "بيبي ماما ترست" (Baby Mama Trust) في جزر "كوك" لحساب أم طفليه. وبينما كان ستانفورد ومساعدوه مستمرون في نشر الفساد بين المسؤولين، كانوا يقومون أيضا بعمليات غسل الأموال عن طريق تحويل ملايين الدولارات من الأموال التي يحصلون عليها بالاحتيال من المستثمرين من حسابات مصرفية خارج الولايات المتحدة وفيما بينها إلى حسابات مصرفية متعددة داخل الولايات المتحدة.

وماذا عن نافذة الصرّاف؟ إنها مجرد وسيلة للتيسير متاحة لحاملي الأموال القادمين من ميامي لإيداع النقدية أو الشيكات ولا يرغبون في تسجيل قدومهم ومغادرتهم في مصلحة الهجرة بالبلاد. وبوسعهم فقط الخروج من الطائرة في المطار، والقيام بعملية الإيداع، ثم العودة إلى صالة عبور الركاب "الترانزيت" والانتظار لحين موعد إقلاع طائرة العودة.

وعندما تهاوت أركان الخطة بالكامل في عام ٢٠٠٩، مثلما يحدث في نهاية الأمر دائما في خطط الاستثمار الاحتيالي بطريقة "بونزي"، انهار معها بنك ستانفورد — ومعظم ما تبقى من اقتصاد أنتيغوا، الذي كان واقعا في حبائل نمو ما كان معروفا بأنه أكبر صاحب عمل في الجزيرة. وفي هذا العام، انكمش إجمالي الناتج المحلي في أنتيغوا بنسبة ٩,٦٪؛ ووقع بنك أنتيغوا المركزي تحت سيطرة البنك المركزي الإقليمي وطلب منحه قرضا بقيمة تعادل ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وفي نهاية الأمر كانت أنتيغوا بحاجة إلى برنامج مدعم بموارد صندوق النقد الدولي بقيمة ١١٨ مليون دولار. وفي شهر مارس ٢٠١٢، صدر حكم بإدانة ستانفورد بالاحتيال على ٣٠ ألف مستثمر في ١١٣ بلدا.

وفي الجمهورية الدومينيكية، قامت مجموعة من المطلعين على بواطن الأمور في "بنك انتركونتنينتال" (Banco Intercontinental)، ثاني أكبر بنك خاص في البلاد، بوضع خطة تفصيلية لسرقة أصول البنك. فأقرضوا الأموال لأنفسهم وقاموا بتأمين قروض من أطراف ثالثة بأموال البنك بينما أخفوا هذه الأصول المتعثرة في مجموعة موازية من السجلات.

غسل الأموال هو أحد العناصر الأساسية في أي جريمة تحقق أرباحا، لأن الجريمة بدون غسل الأموال لا "تفيد" فعلا.

وعلى مدار أربعة عشر عاما ظل برنامج آلي للمحاسبة مستمرا في "موازنة" دفاتر البنك بصفة يومية عن طريق تحويل خصوم وأصول حقيقية بين النظامين لكي يبدو البنك "العلني" متمتعا بالملاءة. وعلى سبيل المثال، كانت القروض المتعثرة للأطراف ذات الصلة تُلغى من حسابات الأصول الرسمية في البنك إلى جانب مجموعة من الخصوم الموازنة – مثلا، مجموعة مختارة عشوائيا من شهادات الإيداع طويلة الأجل التي لن يشعر أحد باختفائها. وفي اليوم التالي، يقوم البرنامج بإدخال هذه الخصوم الحقيقية مرة أخرى في دفاتر البنك واختيار مجموعة أخرى توازن الأصول المتعثرة المخفية.

وعندما تم اكتشاف عملية الاحتيال أخيرا في عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة بإنقاذ "بانينتر" (BANINTER) (وهو اسم ذلك البنك) واثنين من البنوك التجارية التابعة بتكلفة بلغت ما يعادل ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وفاقت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التكاليف المباشرة لعمليات الإنقاذ؛ فقد أسفر التدهور السريع في قيمة البيزو بنسبة قاربت ٦٥٪ إلى ارتفاع هائل في معدل تضخم وتآكل خطير للدخل الحقيقي. وتدهورت أوضاع ١,٥ مليون مواطن دومينيكاني تقريبا (حوالي ١٦٪ من تعداد السكان) وهبطت بهم تحت خط الفقر في أعقاب الأزمة المصرفية، منهم ٦٧٠ ألف مواطن في حالة فقر مدقع.

وليست هذه القصص بطبيعة الحال هي كل ما في جعبة المجرمين من أساليب لإخفاء أصل ثرواتهم. فالإيداع النقدي لعائدات الأنشطة الإجرامية هو أيضا من الأساليب الأساسية لغسل الأموال. لذا نجد أن المجرمين في بلدان مثل الولايات المتحدة، حيث يتعين على البنوك الإبلاغ بأي ودائع أو سحوبات نقدية تتجاوز ١٠ آلاف دولار، يحاولون غالبا هيكلة ودائعهم في شكل مبالغ عديدة أصغر من ذلك. وهناك جهات وساطة متعددة تقوم بتنفيذ هذه العمليات المجزأة في عدة بنوك وأصبحت معروفة باسم "العمليات السنفورية" (smurfing)، لأن النشاط المحموم الذي يمارسه الوسطاء غير المعروفين أعاد إلى

أذهان المحققين شخصيات المسلسل الكرتوني الشهير الذي يحمل ذات الاسم (السنافر). ومثلما انتقلت تلك الشخصيات الكرتونية زرقاء اللون وصغيرة الحجم من التليفزيون إلى ألعاب الكمبيوتر وحاليا إلى شاشة السينما، فإن هذا المصطلح لا يزال مستخدما في عالم مكافحة غسل الأموال.

وغالبا ما تنطوي خطط غسل الأموال المتطورة على إنشاء شبكة معقدة من الشركات الوهمية في مناطق اختصاص متعددة لإخفاء هوية المجرم الحقيقي الذي يمتلك الأصول ويديرها. وليس بالمستغرب أن نعرف أن أحد غاسلي الأموال أنشأ وقفا في منطقة اختصاص وكان الغرض الوحيد منه هو أن يكون مالك أسهم في إحدى الشركات القابضة في مركز مالي خارجي، وأن لديه "كيانات تابعة" في بلد ثالث ورابع وخامس يتمثل عملها الوحيد في فتح حسابات مصرفية يمكن للطرف الأصلي استخدامها دون الكشف عن هويته. ومثل هذه الكيانات المؤسسية الخارجية التي تتسم بعدم الشفافية كانت حجر الزاوية في عملية احتيال ضخمة ارتكبها مديرو شركة "إنرون" الأمريكية، الذين وجهت إليهم اتهامات بممارسة غسل الأموال إلى جانب ارتكاب جرائم الاحتيال الأصلية.

تسديد ضربة للاقتصاد

يتضح لنا من الأمثلة السابقة كيف يمكن أن تنشأ المشكلات الاقتصادية بمساهمة الجرائم المالية كالفساد والجرائم الضريبية والاحتيال المالي والتداول من الداخل، وجميعها جرائم أصلية لغسل الأموال. ويمكن الشعور بتأثيرها بصفة خاصة في القطاعات المالية الصغيرة نسبيا، مثلما اتضح من قضية "ستانفورد، حيث أدت عملية احتيال مقرها في الولايات المتحدة إلى زعزعة اقتصاد جزيرة صغيرة.

وقد يؤدي إخفاق أي بلد في معالجة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب معالجة فعالة إلى إعاقة وصوله إلى الأسواق المالية العالمية. فعلى سبيل المثال سوف يستغرق تنفيذ التحويلات البرقية من وإلى البلدان التي ترصد فيها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وقتا أطول لأن المؤسسات المالية تتفحص مثل هذه المعاملات على نحو أكثر دقة. وعندما تتدفق مبالغ ضخمة من عائدات الأنشطة الإجرامية أو "الأموال الجوالة" (hot money) من المؤسسات المالية وإليها فإن آثارها تصبح ملموسة في أنحاء النظام المالي بالكامل.

ومن ثم يمكن اعتبار ضوابط مكافحة غسل الأموال جزءا من مجموعة الأدوات التي تحول دون نشوء هذه الظواهر وقمعها حال نشوئها. وتسهم هذه الضوابط في تعزيز ثقة الجمهور في أوقات المعاناة الاقتصادية. ومن شأن التطبيق الفعال لأدوات مكافحة غسل الأموال — بما في ذلك معرفة هوية أصحاب الحسابات المصرفية والقائمين على إدارتها وتجميد عائدات الأنشطة الإجرامية ومصادرتها عند القبض على المجرمين وإدانتهم – أن يحول دون تربح المجرمين من جرائمهم على حساب عامة المجتمع والاقتصاد ككل.

السلوك المرتبط بغسل الأموال يهدد سلامة الاقتصاد في البلدان المختلفة ويشكل عقبة كبيرة أمام النمو.

وفي نهاية المطاف، نظرا لأن السلوك المرتبط بغسل الأموال يهدد سلامة الاقتصاد في البلدان المختلفة ويشكل عقبة كبيرة أمام النمو، لن يتحقق الاستقرار المالي الحقيقي في غياب النزاهة المالية الملائمة – أي عدم تعرض السوق المالية للاستغلال المالي، بما في ذلك غسل الأموال.

ومن شأن ضوابط مكافحة غسل الأموال، متى تم تطبيقها بفعالية، أن تخفف من الآثار السلبية الناشئة عن النشاط الاقتصادي الإجرامي وتشجع على نزاهة الأسواق المالية واستقرارها. وتم تحديد المعايير الدولية في هذا المجال بمعرفة "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) — وهي هيئة مشتركة بين الحكومات تقوم

التحول إلى المساعدة الفنية المواضيعية

ترجع مشاركة صندوق النقد الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أوائل عام ٢٠٠١. وقد ساهمت جهود الصندوق في هذا المجال خلال الأحد عشر عاما الماضية في صياغة السياسات الدولية على الساحة وتضمنت أكثر من ٧٠ تعديلا، بما في ذلك السياسات المعمول بها في ألمانيا والدانمرك وهولندا، فضلا على العديد من مشروعات المساعدة الفنية والبحث.

ويتمتع الصندوق بخبرة واسعة في إجراء الرقابة على النظم المالية والاقتصادية لبلدانه الأعضاء، مما وفر له أساسا راسخا لتقييم مدى امتثال البلدان للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد البرامج التي تساعد البلدان على معالجة جوانب القصور التي يجري تحديدها. ويتزايد حاليا اندماج القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن أنشطة الصندوق الرئيسية. وقد قرر المجلس التنفيذي للصندوق منذ فترة قصيرة قيام خبراء الصندوق بمناقشة قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها جنبا إلى جنب مع أعمال الرقابة على النظم الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وذلك إذا ما تبين أن هذه القضايا تهدد بزعزعة استقرار النظام المالي الداخلي للبلد العضو أو تسهم في تحركات مربكة في أسعار الصرف.

وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ صندوق النقد الدولي صندوقا استئمانيا يدعمه المانحون – وهو الأول ضمن سلسلة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية – لتمويل أنشطة المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد التزمت كندا وفرنسا واليابان وكوريا والكويت ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة التزاما جماعيا بتوفير مبلغ قدره ٢٩,٢ مليون دولار على مدار خمس سنوات لتمويل الصندوق الاستئماني المواضيعي للمساهمة في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى العالمي، من خلال الاستعانة بخبرات صندوق النقد الدولي المؤكدة وبنيته الأساسية.

وبعد ثلاث سنوات من انطلاق الصندوق الاستئماني المواضيعي، صدرت الموافقة على ٥٣ مشروعا في ٢٩ بلدا، كما عُقدت ٧ حلقات تطبيقية على المستوى الإقليمي. وسوف يواصل هذا الصندوق دعم مشروعات المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف أنحاء العالم.

بوضع ودعم السياسات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وجاءت توصيات فرقة العمل لتعالج مجموعة من القضايا المتنوعة، منها تنظيم الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية، وتحركات العملات عبر الحدود، وشفافية الكيانات الشرعية، والقانون الجنائي الموضوعي والإجرائي، والقدرات المؤسسية، والعقوبات، والتعاون المحلي والدولي.

وعلى الجانب الوقائي، نجد أن هذه التدابير تتضمن متطلبات تحديد ما إذا كان العميل ينوب عن شخص آخر؛ وفهم هيكل الملكية والسيطرة لدى الأشخاص الاعتباريين؛ وممارسة تدابير العناية الواجبة المعززة بالنسبة للفئات عالية المخاطر من العملاء، وعلاقات الأعمال، والمعاملات؛ وتنفيذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء الآخرين وتدابير مسك الدفاتر.

وعلى جانب الإنفاذ، نجد أن تدابير مكافحة غسل الأموال لا تقتصر فقط على تمكين السلطات من تقديم الجناة إلى العدالة (بدرجة أعلى من العقوبات عموما عندما تكون الجرائم الأساسية مقترنة بغسل الأموال) بل وحرمانهم أيضا، وهو الأهم، من الأصول التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة. ويترتب على ذلك تخفيض الحافز على الاشتراك في الجرائم المدرة للربح وتزيد من صعوبة تزايد ثروات المنظمات الإجرامية إلى مستويات خطيرة.

شبكة معقدة

يتزايد في الوقت الراهن ترابط النظام المالي العالمي. فمن الممكن تحويل الأموال حاليا عبر عشر مناطق اختصاص في غضون دقائق معدودة. لكن العولمة المالية تجلب المخاطر إلى جانب مختلف المزايا الواضحة مثل كفاءة توزيع الموارد، وزيادة فرص الحصول على رؤوس الأموال، وزيادة تنويع المخاطر، وزيادة الرفاهية بوجه عام.

وتستغل عصابات غسل الأموال التعقيد والترابط في النظام المالي العالمي فضلا على الفروق بين القوانين والنظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال. وتجتذبها بصفة خاصة مناطق الاختصاص التي تطبق ضوابط ضعيفة أو غير فعالة حيث يمكنها نقل أموالها وإنشاء الشركات ذات الغرض الخاص بسهولة أكبر ودون أن يتم رصدها. ويكون بوسعها أن تظل متقدمة عدة خطوات عن هيئات التنظيم المصرفي وسلطات إنفاذ القانون التي غالبا ما يتعذر عليها تنفيذ تدابير التعاون الدولي العاجلة. وعلاوة على ذلك، وكما يتضح من الأمثلة آنفة الذكر، فإن المشكلات التي يتعرض لها أحد البلدان سرعان ما تنتقل إلى بلدان أخرى في المنطقة أو في أنحاء أخرى من العالم.■

بول آشين هو خبير أول في شؤون القطاع المالي بإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي.